

## المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف ، ناصر التل ، حابس العبدالات ، خضر مشعل

الممیزة: شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .

وكلاؤها المحامون: د. إبراهيم مشهور الجازي و د. عمر مشهور الجازي  
و شادي وليد الحيارى و لين ناظم الجيوسى وسوار صخر سميرات ونشأت  
السيادة .

الممیزة ضدهم: ١. محمود توفيق سليمان خصاونة .

٢. محمد سليم أحمد خصاونة .

٣. ورثة المرحوم سليم توفيق سليمان خصاونة وهم : حياة أحمد

مصطفى سمكري وأولاده عمر وعمران و علا وهديل .

وكيلاهم المحاميان :جمال خصاونة و بيان فرح .

بتاريخ ٢٠١٦/٧/٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة

استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٦/٦٧١٤ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ القاضي ببرد

استئناف الجهة المدعى عليها الأصلي موضوعاً و قبول الاستئناف التبعية موضوعاً وفسخ

القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/٦٠٢

تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢١ من حيث مقدار التعويض المحكوم به وبذات الوقت الحكم بالزام

الجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بدفع مبلغ ١٩٧٧ ديناراً و ٥٧٠ فلساً للمدعى

محمد سليم أحمد الخصاونة ومبلغ ٢٣٦٣١ ديناراً و ٥١٠ فلوس للمدعين ورثة المرحوم

سليم توفيق سليمان الخصاونة وهم كل من زوجته حياة أحمد مصطفى سمكري وأبنائه كل

من عمر و عمران وهلا وهديل يقسم عليهم كل حسب حصته الإرثية في حجة الإرث وتضمنين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون في مرحلتي التقاضي ومبلغ ١٥٠٠ دينار أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين و الفائدة القانونية بواقع ٣,٥% تحسب من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية وتأييد القرار المستأنف فيما عدا ذلك .

ولأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكلاء الممينة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

## الاستدعاء

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين :

١- محمود توفيق سليمان خصاونة .

٢- محمد سليم أحمد خصاونة .

٣- ورثة المرحوم سليم توفيق سليمان الخصاونة وهم كل من زوجته حياة أحمد السمكري وأولاده منها وهم عمر وعمران وهلا وهديل .

قد أقاموا بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ الدعوى رقم (٢٠١٥/٦٠٢) لدى محكمة بداية حقوق إربد ضد المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة المحدودة .

لمطالبتها ببديل التعويض العادل عن العطل والضرر ونقصان وفوات المنفعة كما هو وارد في لائحة الدعوى .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢١ قرارها المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية المساهمة المحدودة بدفع مبلغ (١٨٣٩) ديناراً و(٦٠٠) فلس للمدعى محمد سليم أحمد الخصاونة ودفع مبلغ (٢١٩٨٢) ديناراً و(٨٠٠) فلس لورثة المرحوم سليم توفيق سليمان الخصاونة المدعين لكل من زوجته حياة أحمد مصطفى سمكري وابنيه عمر وعمران وابنتيه هلا وهديل حسب حصصهم في حجة الإرث رقم

(٤٧/١٥٥/٣٣) الصادرة عن محكمة إربد الجنوبية الشرعية بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٢ مع تضمين المدعى عليها الرسوم و المصاريف التي تكبدها المدعون ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% وحتى السداد التام ورد المطالبة فيما عدا ذلك لعدم الإثبات القانوني .

لم ترتض المدعى عليها بهذا القرار فطعت فيه لدى محكمة استئناف حقوق إربد باستئناف اصلي كما وطعن فيه المدعون باستئناف تبعي وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ قرارها رقم ٢٠١٦/٦٧١٤ وجاهياً والمتضمن :

١. رد استئناف الجهة المدعى عليها الأصلي موضوعاً .

٢. قبول الاستئناف التبعي موضوعاً وفسخ القرار المستأنف من حيث مقدار التعويض المحكوم به وبالوقت ذاته الحكم بإلزام الجهة المدعى عليها شركة الكهرباء الوطنية بدفع مبلغ (٩٧٧) ديناراً و(٥٧٠) فلساً للمدعي محمد سليم أحمد الخصاونة ومبلغ (٢٣٦٣١) ديناراً و(٥١٠) فلس للمدعين ورثة المرحوم سليم توفيق سليمان الخصاونة وهم كل من زوجته حياة أحمد مصطفى سمكري وأبنائه كل من عمر وعمران وهلا وهديل يقسم عليهم كل حسب حصته الارثية في حجة الإرث وتضمين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف التي تكبدها المدعون في مرحلتي التقاضي ومبلغ (١٥٠٠) دينار أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين والفائدة القانونية بواقع ٣,٥% تحسب من تاريخ إقامة المنشآت الكهربائية وتأييد القرار المستأنف فيما عدا ذلك لم ترتض المستأنفة أصلياً بهذا القرار فطعت فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٧/٤ .

وقبل الرد على أسباب التمييز وبالرجوع إلى لائحة التمييز نجد إنها غير موقعة من أي من وكلاء المميزين وأن ما ورد في نهاية اللائحة التمييزية هو اسم وكيل الممييزة المحامي شادي الحيارى (طباعة) واسم المحامي المناب معاوية الخصاونة / كتابة .

وحيث إنه لا يعدد باللائحة التمييزية غير الموقعة ذلك أنه لا تخاطب محكمة التمييز لا بلائحة موقعة من مقدمها باعتبار أن موقع اللائحة يكون مسؤولاً عن جميع محتوياتها وأن مجرد وجود ختم على اللائحة مفاده قدم من قبل وكيل المميز المحامي المناب معاوية الخصاونة لا يغني عن توقيع اللائحة من قبل الوكيل (ت/ح/هـ/ع رقم ٢٠١٥/١٠٣٧ تاريخ ٢٠١٥/٥/٤).

وحيث إن لائحة التمييز غير موقعة من قبل الوكيل وعلى ما بيناه فإن ذلك يستوجب رد الطعن التمييزي شكلاً.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٠ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ح. ع